

Distr.: General
21 December 2005
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٣٨ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية":

"يؤكد مجلس الأمن مجدداً على أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يعد من أشد الأخطار تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وأن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية ليس لها ما يبررها، بغض النظر عن دوافعها وأيا كان مكان أو زمان ارتكابها وأيا كان مرتكبوها.

"ويشير مجلس الأمن إلى قراره ١٥٣٥ (٢٠٠٤) الذي نص فيه على إنشاء مديرية تنفيذية تابعة للجنة مكافحة الإرهاب (المشار إليها فيما بعد بالمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب) لتكون بمثابة بعثة سياسية خاصة تتلقى التوجيه في مجال السياسات العامة من لجنة مكافحة الإرهاب تهدف إلى تعزيز قدرة اللجنة على رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ومواصلة ما تقوم به من عمل لبناء القدرات بشكل فعال. وفي الوقت نفسه، قرر مجلس الأمن إجراء استعراض شامل للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

"وخلال المشاورات التي أجريت اليوم، اضطلع مجلس الأمن بهذا الاستعراض، وخلص إلى الاستنتاجات التالية:

"صادق مجلس الأمن على التقرير الذي أعدته لجنة مكافحة الإرهاب وقدمته إلى المجلس في الوثيقة S/2005/800، وأقر ما ورد فيه من استنتاجات.

"ولاحظ مجلس الأمن أن ملاك موظفي المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لم يكتمل إلا منذ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فقط، ورحب بانطلاقة المديرية نحو



تحقيق أهدافها على النحو المحدد في عملية تنشيطها. ورحب المجلس أيضا بأن لجنة مكافحة الإرهاب قررت، بالتشاور مع الأمين العام، أن تعلن أن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب أصبحت جاهزة لمزاولة أنشطتها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

”وأشار مجلس الأمن إلى أن ولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب تنبثق من ولاية لجنة مكافحة الإرهاب، وأكد مجددا أن اللجنة هي وحدها المسؤولة عن توفير التوجيه في مجال السياسات العامة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. ورحب المجلس أيضا بأن هذا التوجيه ستواكبه خطط تنفيذية لتعزيز قدرة اللجنة بشكل فعال على تنفيذ ولايتها.

”وأعرب مجلس الأمن عن اتفاقه مع الأمين العام ومع لجنة مكافحة الإرهاب على ضرورة توضيح تسلسل التبعية الإدارية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، في إطار أحكام القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) ورحب بمبادرة الأمين العام في هذا الصدد. وأبدى مجلس الأمن استعداداه للعمل معه بشأن هذه المسألة.

”ورحب مجلس الأمن بإدماج مسألة تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) في عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

”وقرر مجلس الأمن إجراء استعراض شامل آخر للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تتولى لجنة مكافحة الإرهاب الإعداد له“.